الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

وزارة الداخلية... إصلاحٌ على حافة الدولة

في لحظة لبنانية مثقلة بالتطورات الدولية والاقليمية، تأتي الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والبلديات للأعوام 2025-2028 بوصفها محاولة لإعادة تعريف دور الدولة من داخل احد اكثر اجهزتها التصاقا بقضايا الامن وشؤون المواطنين. ليست هذه الخطة مجرد وثيقة تنظيمية، بل هي، في جوهرها، محاولة لإعادة تركيب العلاقة بين الامن والادارة والديموقراطية، في سياق دولة تستعيد تدريجا قدرتها على اداء وظائفها الاساسية.

تستند الخطة الى مرجعيات سياسية واضحة، من خطاب القسم لرئيس الجمهورية جوزف عون، الى البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام، مما يمنحاها مشروعية سياسية، في محاولة اصلاحية مبنية على ارادة تنظيمية ومعايير تواكب الحداثة والتطور.

تطرح الوزارة شعار "وزارة الجميع"، وهو شعار يحمل دلالة رمزية تتجاوز البعد الاداري، ليطاول ازمة الثقة العميقة بين المواطن والدولة. غير ان استعادة هذه الثقة لا تتحقق عبر الشعارات، بل عبر التحول في التجربة اليومية للمواطن مع الادارة: سرعة الخدمة، وضوح الاجراءات وتراجع منسوب الفساد. اي ان الرهان الحقيقي للخطة ليس في صياغتها، بل في قدرتها على ان تترجم الى سلوك مؤسساتي مختلف.

تتميز الخطة باتساع نطاقها، اذ تقوم على احدى عشرة ركيزة تغطي مجمل وظائف وزارة الداخلية، من الامن والاستقرار الى الاحوال الشخصية، مرورا بالبلديات، والانتخابات، ادارة الحدود والسجون ومكافحة المخدرات. هذا الشمول يعكس فهما نظريا متقدما لدور الوزارة، والقدرة على تطبيقه عمليا.

في ركيزة الامن والاستقرار، يظهر تركيز واضح على مفاهيم الحوكمة وتعزيز سيادة القانون، وهي مفاهيم تبدو بديهية في الدول المستقرة، لكنها تكتسب طابعا سياسيا بامتياز في الحالة اللبنانية. اما في مجال الاحوال الشخصية، فان الدفع نحو الهوية الرقمية يشكل مدخلا جديا لتحديث الادارة. غير ان هذا التوجه، يفرض على الدولة بناء بنية تحتية رقمية موثوقة، وانتاج ثقة عامة بالأنظمة الجديدة، بعد سجل طويل من التعثر في المشاريع التقنية العامة.

تكتسب ركيزة البلديات والحوكمة المحلية اهمية مضاعفة، كونها تؤسس مباشرة لمستوى الخدمات اليومية. فتمكين البلديات وتعزيز مواردها سيشكلان مدخلا واقعيا لإعادة انتاج الدولة من الاطراف لا من المركز. غير ان هذا المسار يبقى رهينة اصلاح اعمق في العلاقة بين المركزية واللامركزية، وفي قدرة المجالس البلدية نفسها على التحرر من الشخصانية، وشبكات النفوذ التي تعرقل عملهم الانمائي والاداري.

في ما يتصل بالديموقراطية والانتخابات، فان الحديث عن تعزيز المشاركة وتطوير الاطر القانونية يعكس وعيا بالحاجة الى تحديث النظام السياسي، لكنه يبقى محكوما بسقف التوازنات السياسية والاصلاحات الجوهرية المطلوبة في هذا المجال.

اللافت في الخطة هو اعتمادها ثلاثة اسس عابرة لكل الركائز: الشفافية والمحاسبة، الكفاءة المؤسسية والتحول الرقمي. هذه الثلاثية تشكل، نظريا، العمود الفقري لأي عملية اصلاح. غير ان التجربة اللبنانية اظهرت دائما ان المشكلة لا تكمن في غياب التشخيص، بل في غياب التنفيذ. فالفساد الاداري، على سبيل المثال، ليس نتيجة نقص في القوانين، بل نتيجة عدم تطبيقها. تقدم الخطة ايضا كأداة لتنظيم العلاقة مع الجهات المانحة، عبر توحيد اولويات الدعم وتفادي الازدواجية. وهذه نقطة اساسية في بلد بات يعتمد بشكل متزايد على التمويل الخارجي. الا ان هذا البعد يفتح بدوره سؤالا حساسا حول مدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقلالية قرارها في تحديد اولوياتها.

في المحصلة، لا يمكن قراءة هذه الخطة الا بوصفها تعبيرا عن طموح اصلاحي. هي محاولة لإدخال منطق التخطيط الى ادارة من اهم ادارات الدولة، ولإعادة الاعتبار الى مفهوم الخدمة العامة. لكن بين الطموح والنظام، تبقى المسافة شاسعة. فنجاح هذه الخطة لا يتوقف على جودة تصميمها، بل على قدرتها على اختراق بنية سياسية وادارية قاومت، لعقود، كل محاولات الاصلاح.